الامتزاج في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد قد توجد مع
جميع الحروف الداخلة على المضمر فلنا نعم ولكن قد امكن ههنا
نصب العلامة فنفعلوا لان المستور لا يسقط بالمقبور والوجه
الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى
فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر
حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقهما وانما لم ينعكس
القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى
فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا
اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان اللفظ العصا لا يتغير
في الاحوال الثلث فكذلك كلا ويقال انه قال لفظا احترازا عن الحكم فانه
حكم كلا ليس كحكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا بالالف
لان الفها منقلبة من الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها
من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان
يكتبها بالياء وقيل انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب
والجر تكتب بالياء ليعرفها تعرف الى الياء في الحالتين
ويستوي الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة

الى

الى العلة الموجبة لاستواء لفظي النصب والجر في التثنية والجمع السالم اما
جمع المونث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو
المونث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم يتم فيه العلة التي اوجبت الحكم
هناك ولهذا نظاير لا تحصى واما ما لا ينصرف وانما استويا فيه
لانه لما منع الجر لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان
يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التاخي والتشاكل واما التسوية
في الضمير بينهما فيجي من بعد ان شاء الله تع **قوله** ومن قيام الحرف مقام
الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض
من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما وجب ان تكون هذه
الافعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان
هذه الضماير بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا
ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست
من الفعل لزم زيادة حرف تنوب مناب الحركة فوجدوا اولى
الحروف بذلك المد واللين لكثرة دورها في كلامهم فلم يمكن
زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا حرفا شبيها بها وهو النون
فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوحشوا منها ثم
حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب